وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

اجتماعية الديمقراطية ودورها في تكامل الشخصية العراقية

(دراسة في سبل إنهاء المعاناة من الازدواجية)

الأستاذ المساعد

الدكتور صلاح كاظم جابر

قسم علم الاجتماع في كلية الآداب

جامعة القادسية

اجتماعية الديمقراطية ودورها في تكامل الشخصية العراقية

(دراسة في سبل إنهاء المعاناة من الازدواجية)

المقدمة

المبحث الأول

مشكلة البحث

أهمية البحث

أهداف البحث

المبحث الثاني الديمقراطية الاجتماعية وأنواعها

المبحث الثالث عناصر

البناء السيكولوجي والسوسيولوجي للشخصية

الازدواجية وقلق الشخصية الاجتماعية ودورها في المعاناة

الاتجاه والتوجيه الاجتماعي

الاستنتاجات

التوصيات

الخاتمة

اجتماعية الديمقراطية ودورها في تكامل الشخصية العراقية

(دراسة في سبل إنهاء المعاناة من الازدواجية)

التكامل او النضج الاجتماعي للشخصية الفردية التي يتم بنائها اجتماعيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. يعد احد أهم العناصر الأساسية في النضج الاجتماعي للشخصية الاجتماعية للمجتمع العراقي. إذا ما عرفنا إن الشخصية الاجتماعية العامة هي مجموعة السمات الاجتماعية البارزة والمتكررة للشخصيات الفردية لعموم أفراد المجتمع العراقي بنسبة تجعل من هذا التكرار هو الميزة الأوضح في تصوير هذه الشخصية.

الدكتور الوردي يرى إن الازدواجية في الشخصية العراقية هي المصدر الأساسي لقلق هذه الشخصية ومعاناتها. وبالتالي هي العائق الأساسي أمام تكامل هذه الشخصية ونضجها اجتماعيا. بما يجعلها مترددة بين تبني العديد من التوجهات الاجتماعية التي تصل إلى حد التناقض. فالعراقي يرغب ويريد بما لا يستطيع إعطائه أو في الأقل المساهمة في صنعه بالتضحية ببعض جهده أو مصالحه. فهل من سبيل إلى إعادة التوازن لهذه المعادلة أو الصورة المشوهة للشخصية العراقية.؟ التي عانت ومازالت تعاني منها لحد الآن. في حينها اقترح الدكتور الوردي الديمقراطية كمنهج وممارسة اجتماعية لمساعدة الفرد على تجاوز الآثار السلبية لهذا القلق الذي يؤرق الشخصية العراقية منذ أمد ليس بالقصير الدكتور الوردي وصف الدواء الناجع ولكن وصف الدواء لا يعني الشفاء لان الأخير يتطلب الكيفية التي نتعاط الدواء بها فضلا عن الكمية كي لا تكون سما كما هي اليوم.

بعد أحداث التاسع من نيسان 2003 أتيحت للعراقي ممارسة الديمقراطية السياسية (لعبة الديمقراطية) فهل استمتع العراقيين باللعبة.... بنتائجها.؟ أم أنها دفعتهم إلى التفكير فيما لابد منه. الحاجة الماسة إلى المستبد العادل (المنتظر الذي يحارب ويقتل من اجل إحقاق الحق). الذي يسعى إلى غرس الديمقراطية الاجتماعية في الشخصية العراقية وإنباتها قسرا.! هل نجح العراقيين في التخلص من المعاناة.؟ أم إن الطين زاد بله..!!!

اعتقد أن إعادة تركيب التوجهات الاجتماعية التي تتبناها عملية التنشئة الاجتماعية للفرد العراقي التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية الأكثر فاعلية في هذه العملية (الأسرة التي تشكل الخطوط العامة للشخصية في السنوات الخمس الأولى من حياة الفرد، المدرسة التي تجعل من هذه الخطوط واقعا عمليا يضع حجر الأساس العلمي والعملي للشخصية العراقية المتوازنة بكل سلوكياتها الاجتماعية) يمكن أن تكون هي المستبد العادل الذي يخدم بناء الديمقراطية الاجتماعية ابتداء من التدريب على

تبني متلازمة (حق- واجب) وانتهاءا بأهمية العمل الاجتماعي العام الطوعي. الذي يعيد التوازن إلى الشخصية الفردية والاجتماعية العامة للفرد العراقي فالقدرة على العطاء دون نفاق هي النضج والتكامل بأوضح صوره. الارتزاق مشروع إذا لم يقترن بالنفاق بكل صوره وتعريفاته الاجتماعية والدينية وهو حق وواجب في نفس الوقت. (يجب أن يفهم الفرد ذلك) ولكن طريقه هو التنافس المشروع الذي تقره كل الأعراف الإنسانية والأديان السماوية والفلسفية والوضعية.

إن الأسس العلمية النفسية والاجتماعية التي تعمل على إعادة بناء الاتجاهات الاجتماعية والشخصية من خلال النظريات والدراسات العلمية هي المحور الأساسي في دراسة دور الديمقراطية الاجتماعية في توازن الشخصية التي تلعب الدور الذي لا يستهان به في التكامل والنضج الاجتماعي لها. كما إن توضيح الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية الاجتماعية وأصنافها ابتداء من اللعبة انتهاءا بالحياة العملية للفرد العراقي. هو الذي سيمكننا من العمل الجاد على علاج هذه المعاناة. بما وصفه شيخنا الوردي من دواء. هذا ما تحاول هذه الدراسة بيانه بما انطوت عليه من مشكلة وأهمية وأهداف وتقوم بوصف سبيل العلاج من ناحية الكم والكيف إذا جاز التعبير من خلال توضيح العلاقات بين السلوك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية وأثرها فيه. فضلا عن إننا بحاجة ماسة إلى معرفة الموقف العلمي من عملية تصنيف الديمقراطية على أساس إنها ممارسة تشمل كل مؤسسات البناء الاجتماعي في المجتمع العراقي وليس المؤسسة السياسية فحسب.

أ.م.د صلاح كاظم جابر

Abstract

The study of the role of the social democracy in the integration of Iraqi personality. Refers to the ways by which could achieve the social maturity in the social Iraqi personality by socialization. That enable the person practice the real democracy and give up the suffering from the dual personality as Al-warrdy say I think we could achieve this maturation by the operation of change the values system that determine the individuals behavior by make the unity between the tow opposite systems of values which work now. Because it has negative causes in the Iraqi life after 9th April 2003 we experience the political democracy. But we didn't do it successfully we suffered from the duality we need the

medicine that descript by AL-warrdy (the democracy) be effective in our .social live. This study tries to answer how we could do that

We could do that as I think by rebuilding the social and individual attitudes about the democracy. When we know the meaning of the social .democracy So the suffering will end

المقدمة

من البديهي وجود فارق ملحوظ بين حاجات الإنسان ورغباته التي يسعى للوصول إليها كأهداف اجتماعية وبين ما يستطيع تقديمه للمجتمع من اجل إن تأخذ هذه الحاجات والرغبات صورتها الاجتماعية. لكن ان تسبب هذه الحاجات القلق والتوتر والمعاناة وتعيق الإنسان عن تحقيق انتمائه وهويته الاجتماعية التي تتكون من الأطر العامة للشخصية الفردية. هو ما يحتاج الى وقفة وعلاج لان مثل هذه الحالة ستكون مرضية. لان هذا الفارق لا يسبب المعاناة في المجتمعات الأخرى التي أتيح لها ممارسة الديمقراطية. كما انه لا يعرقل تكامل ونضج الشخصية الاجتماعية والفردية وقد استطاعت هذه المجتمعات تمثل الديمقراطية كثقافة فلم لا يحدث ذلك في المجتمع العراقي. بمعنى آخر لم لا يأخذ الدواء الذي وصفه الدكتور الوردي فاعليته في الحياة الاجتماعية.

اعتقد أن الارتباك في عمليات التوجيه الديمقراطي نحو ممارسة الديمقراطية كمنهج في الحياة الاجتماعية هو العائق الأساسي لهذه العملية بحيث بقي المجتمع يفتقر إلى توحد الأنساق القيمية التي يريد الفرد تبنيها لكي يكون ديمقراطيا مع ذاته والآخرين الأقربين قبل غيرهم. هذا من جانب ومن جانب آخر فان الحاجات الاجتماعية المتجددة والمتزايدة التي تزيد الضغط على نفس الفرد مازالت دون أمل بالإشباع على المدى المنظور الأمر الذي أدى بالمجتمع إلى تبني نسقين من القيم المتناقضة يعملان عند تعارض الحاجات الاجتماعية والفردية بالنسبة إلى الفرد اقر كلاهما بل عمل على تنشئة الأفراد في كلاهما بما جعل عمليتي التكامل والنضج الاجتماعيين من الأمور الصعبة المنال. الأمر الذي دفع بالباحث إلى التفكير الجدي في إمكانية تفعيل الدواء في معالجة الداء من خلال ما تضمنه البحث من العناصر العلمية سعيا إلى ربط الاتجاهات والتوجهات الاجتماعية بالدواء لكي تكون عملية التوجيه الاجتماعي هي الطريقة أو الوسيلة التي تجعل من الدواء ناجعا فاعلا في الحياة الاجتماعية.

والله من وراء القصد **الباحث**

المبحث الأول مشكلة البحث

تقوم مشكلة البحث على مجموعة من التساؤلات التي يمكن أن نوجزها بالنقاط الآتية:-

1- ما هي الديمقراطية الاجتماعية وما أصنافها وكيف يمكن تحقيق الديمقراطية كثقافة عامة في المجتمع كما و كيفا

2- ما هي أهم العناصر السيكولوجية والاجتماعية المساهمة في بناء الشخصية

3- ما المقصود بالازدواجية وما دورها بالمعاناة

4- ما هو الاتجاه والتوجيه الاجتماعي وما دوره في التخلص من هذه المعاناة

أهمية البحث

تقسم أهمية البحث إلى قسمين أساسيين هما:-

1- الأهمية الذاتية وضع تصور عما يعتقد الدكتور الوردي في دور الديمقراطية كدواء في إنهاء معاناة الفرد العراقي من ازدواج الشخصية وحاجته إلى الجرعة و التوقيت التي تمثلت في كم و كيف الديمقراطية الاجتماعي

2- الأهمية العلمية بيان كيفية تحقيق الديمقراطية الحقيقية في المجتمع العراقي كما وكيفا من خلال التعرف على أهم العلاقات التي تؤثر في ازدواجية الشخصية العراقية ومعاناتها

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى مجوعة الأهداف في أدناه.

1- بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه الديمقراطية في علاج الشخصية العراقية

2- بيان كيفية استثمار الديمقراطية السياسية وتفعيلها في أوجه الحياة الاجتماعية

3- بيان دور الاتجاهات الاجتماعية في تكامل ونضج الثقافة العامة لتحقيق ثقافة الديمقراطية وتمثلها

4- بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه الاتجاهات الاجتماعية في تغيير سرعة واتجاه التغير

المبحث الثاني الديمقراطية الاجتماعية وأنواعها

سنعتمد في توضيح أنواع الديمقراطية أو أصنافها وفقا للتوزيع الذي يعتمده علم الاجتماع لعناصر البناء الاجتماعي. على أساس المؤسسات الاجتماعية بوصفها مجموعة من التشكيلات التي يتألف منها المجتمع (البناء الاجتماعي)، التي تعتمد في بنائها على الأسس القيمية بوصفها انساق قيمية بالدرجة الأساس. وهو ما نحتاجه في عملية التمثل* (assimilation) للديمقراطية كمنهج وسلوك اجتماعي. لان الأول يتحقق عن طريق صور القيم الاجتماعية وتغيراتها التي تحدد التوجهات الاجتماعية المطلوب تبنيها أو تغيير التوجهات الاجتماعية الموجودة أصلا تلك التي أصبح ضررها اكبر بكثير من نفعها على الفرد والمجتمع على حد سواء. في حين تعمل في الثانية على أنها المحددات الأساسية للسلوك الاجتماعي الذي ينتجه الفرد لتحقيق اجتماعيته (انتمائه،هويته).(1)

الديمقراطية

هي حكم الشعب لنفسه بنفسه من اجل نفسه. يتساوى فيها كافة أفراد الشعب أو المجتمع في واجب الحكم وحق التقدم على الآخرين لتحمل مسؤولية هذا الواجب، في ظل قدرة الفرد على السعي إلى تحقيق أهداف وأمال وأمنيات الآخرين الفردية والعامة، التي تتشكل من الأطر العامة لهذه الفرديات. كما أنها تتضمن واجب الطاعة لمن يتم اختياره لتحمل هذه المسؤولية على أساس من كفاءته. هذا إذا كانت بصورتها السياسية(2)

إن تعقد الحياة الاجتماعية المعاصرة فرض تقسيم كيفية هذه العملية إلى أوجه عدة منها التشريع والتنفيذ. لكن ما يؤخذ على الديمقراطية إن التنفيذ وحده هو المسؤول عن كل ما يبرز في الحياة الاجتماعية من أثار وسلبيات، يتحملها المفهوم وتطبيقاته لعدم وعي الآخرين بأبعاد التشريع وأثاره في الحد من فاعلية التنفيذ، نظرا للعمومية (مطاطية) التي تتميز بها القوانين والنصوص التشريعية وخصوصية التعليمات وسريتها ومحدودية تداولها لأسباب عدة فكان أن عمل منظورا الديمقراطية على وضع هيكل يصور الممارسة الحقيقية للديمقراطية سمي بالشفافية يعمل على إتاحة الفرصة لمراقبة التطبيقات (من قبل الكل) وتعديل الأخطاء في زمانها ومكانها قدر الاستطاعة (من قبل الخاصة تكنوقراط) بدلا من تركها تتراكم إلى حد لا يحمد عقباه ندفع ثمنه من آمال وأهداف ومصالح الشعب أفرادا أو مجتمعين ككل متكامل. أخطاء أناس دفعتهم المصالح الخاصة والحزبية الضيقة إلى ارتكاب ما لا يعلم الناس أنهم ارتكبوه (في التشريع أو التنفيذ)، لتحقيق المصالح الخاصة وليس المصالح الاجتماعية العامة. وهو ما يدعوه الباحث بتوقيت جرعات الدواء لكي نحدد الكيفية. أما الناحية الكمية فتكمن الديمقراطية في

مقدار ما يمكن أن يتحقق من وعي اجتماعي تبذله المؤسسات المسؤولة عن ذلك بدءا بالدولة ومؤسسات المجتمع المدني وانتهاءا بالفرد نفسه(حق الطاعة)** .(3).

تتمثل **الديمقراطية الاقتصادية** في الاقتصاديات الرأسمالية الحرة بالدرجة الأساس في ما يمكن أن يتاح من فرص للتحصيل الاقتصادي المقرون بالمصلحة العامة (ألا تكون المصلحة الاقتصادية على حساب المصلحة العامة ولا العكس إلا في حالات قصوى تبيح التشريع لذلك) هنا فقط يضمن الفرد حقه وواجبه الاقتصادي، فيعمل من اجل نفسه عمله من اجل مجتمعه أو مواطنيه كي يكون الارتزاق كما أسلفنا حق وواجب وليس سبة. على أن يتعلم الفرد المواطن أن التنافس هو طريق تحقيق الحد الأقصى من المصالح الاقتصادية له، وللمجتمع الذي يضمن تطوره ورفاهيته وبالتالي رفاهية أفراده.(4)

لذا يجب أن تتوقف الدولة عن التدخل في شؤون الأفراد الاقتصادية وتكتفي بالرقابة (واجب الكل على الكل) هذا من ناحية الكم. أما من ناحية الكيف فان (تعلمني كيف اصطاد خير من أن تطعمني كل يوم سمكة). بالأولى استطيع أن أطور نفسي والجماعة الاجتماعية المسؤول عنها (الأسرة في اقل تقدير). في حين إن الثانية تضمن بقائي عالة لا سبيل إلى التخلص منها. ويبقى الفقر مشكل المشكلات ومرض الأمراض يتفاقم يوما بعد آخر.(5)

كذا هو الحال في كل الخدمات الاجتماعية العامة التي تقدمها الدولة أو غيرها من المؤسسات المجتمع المدني. يجب أن تعي الدولة والمؤسسات والأفراد. إن الفرد بحاجة إلى أن يعرف ما يديم المشكلة ويجعله عاجزا عن حلها قبل أن يعرف ما يمكن أن يحصل عليه جراء استمرار المشكلة ما دم حيا. الأخيرة لا تحل المشكلات والأولى تتطلب أن يتعلم الوعي بأبعادها الاجتماعية (المشكلات). ما يقدم للفرد يجب أن يكون وسيلة لحل وليس حلا لا جدوى منه لان المشكلة مستمرة. بل انه صار في المجتمع العراقي احد المشكلات التي صارت اكبر بكثير من تلك التي وضعت لحلها***. فالكم خدمات متعددة المصادر والأنواع على أسس علمية معرفية والكيف أن نعي ونتعلم حل المشكلات.

الديمقراطية التربوية يقوم الدور الأساسي للمؤسسة التربوية على ثلاثة أسس اجتماعية هي (نشر الوعي، التعليم، تلبية احتياجات سوق العمل). الديمقراطية التربوية تكمن في قيام الفرد والمؤسسة كلا بواجبه إزاء نفسه والمجتمع. فالمساواة المفترضة تقوم على تساوي الحقوق بالواجبات متلازمة (حق- واجب) وليس تساوي الأفراد المختلفين أصلا. بالتالي تساوي الفرص فضلا عن تنوعها بما يتلائم مع القدرات أولا والرغبات المختلفة ثانيا.(6)

الوعي بمثل هذا التوجه الاجتماعي العام، الذي يمكن أن يتمثله الفرد كاتجاه اجتماعي فردي، هو الذي يؤسس للديمقراطية التربوية. هنا فقط نكون قد حققنا الوعي كما وكيفا فبناء الذات عند الفرد يقوم بالدرجة الأساس على قدرته على الإدراك الذي يميز من خلاله الأسس التي يقوم عليها توازن الشخصية الفردية والاجتماعية في سعيها إلى التخلص من التوتر، الذي إذ استمر دون وعي يخلق القلق الذي تسببه الحاجات، التي تخلق الدوافع النفسية والاجتماعية لإشباعها. لأنه يوفر السبل الاجتماعية أو بدائلها لإشباعها فنعمل على التخلص من النفاق آفة الآفات الاجتماعية التي تخرب كل بناء. لان المنافق سينظر إلى قدراته بشكل اكبر بكثير عما هي عليه حيث يعرف ذلك. إلا أنه فقط يدرب نفسه على تبرير ما قد يكون خارجها وما يخضعه للحساب فما أكثر المبررات التي لا تستند إلى أي أساس من الأسس العقلية للوعي الفردي والاجتماعي التي تقدم اليوم إزاء مجموعة من الأخطاء القاتلة. (7)

يخضع التعليم إلى نظم ومناهج تعليمية تعتمد اجتماعيا بموجب ما يسود من فلسفة اجتماعية على شكل تشريعات واجبة التنفيذ دون النظر إلى أبعادها. بل أنها تخضع لمجموعة المصالح السياسية للقائمين على مثل هذه التشريعات. المناهج في المجتمع العراقي تزداد وطأة على المتعلم سنة بعد أخرى دون أن يتعلم منها شيئا. لان النظم التعليمية المعتمدة تقوم على أساس من نظام قديم عفا عليه الزمن (**التعليم البنكي** خزن معلومات لسنة دراسية واسترجاعها في ثلاث ساعات) ليس لها أي ارتباط بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. فلا يجد تطبيقاتها في حياته. بل إن غالبية طلبتنا إن لم يكن جميعهم يعي تماما عدم جدواها في الحياة العملية التي يفترض من التعليم أن يعده لها (هذا ما نغرسه في وعي أطفالنا مستقبلهم مرتبط بالتعليم مصدر كل مهنة، واحد من أهم محددات المكانة الاجتماعية). هذا النظام تركته دول العالم المتقدم والمتحضر منذ ثلاثينيات القرن الماضي. لأنه نظام يفترض في المعلم عالما لا يخطئ، لا يتعلم أكثر مما تعلمه الكتب التي يعلمها، تفترض في المتعلم جاهلا يجب أن يتعلم ما يلقن فقط فنقتل بذلك مخيال التلميذ وإبداعه لأنه غير مكلف بها ولا يقيم على أساسها.(8)

احتياجات سوق العمل هو العقبة الكأداء أمام تطور التعليم وديمقراطيته في العراق. لان هذا السوق ليس إلا الدولة التي توظف بطالة مقنعة. لأنها فقط مقتنعة أن لا احد غيرها (الحاكمين) يستطيع أن يسد مسدها. وان القطاع الخاص هو مجموعة من الأفراد الانانين ألضيقي الأفق الذين يقبلون الفتات في أضيق نطاق. فلا يرسل التعليم إلى القطاع الخاص إلا ما تلفظه الدولة فائضا عن حاجتها. ليتظاهر لاحقا انه من العاطلين عن العمل في الدولة. لان الدولة العراقية ضمان بلا عمل إزاء عمل بلا ضمان. كما أن بعد مضمون المواد الدراسية التي يتعلمها التلميذ خصوصا ذلك الذي تم إعداده لممارسة مهنة (مرحلة البكالوريوس) عن واقع الحال تجعل منه جاهلا يتعلم مهنته من أفراد مارسوا المهنة عمليا قد يكونوا غير متعلمين بالمرة وبالتالي يغرس توجها اجتماعيا عاما في عدم جدوى التعليم.

فضلا عن اعتماد الأشكال الأولية للصناعة الموجودة في المجتمع العراقي على ما عفا عليه الزمن من الآلات. يفرض على الفرد أن يقتل بيده حافز الاستمرار بالتعلم في ميدان تخصصه المهني. بسبب عدم جدواه وكونه من الخيال العلمي. إن ما يقتل الابتكار عند الفرد العراقي هو العمل في دوائر الدولة. التي تخلوا تماما من السعي إلى تطوير القدرات والمهارات للعاملين فيها كخلوها من الحل العلمي للمشكلات التي تواجهها بما يسحق القيمة الاجتماعية للتعليم في الحياة العملية.

بل الأغرب من ذلك إن حلول كل المشكلات تأتي من أشخاص لا علاقة لهم بالتخصص العلمي، الذي يمكن أن تندرج ضمنه المشكلة. إذا لم نبالغ ونقول إن التشخيص الأساسي للمشكلة غير دقيق. يكون كذلك فقط لان القائمين على إدارة دوائر الدولة ومؤسساتها من غير المتخصصين الذين يعتمدون على مواهب غير موجودة أصلا في إدارة وحل مشكلات هذه المؤسسات، التي يتطلب حلها الدراسات العلمية بدءا بالجوانب العلمية التطبيقية وانتهاءا بالمؤسسات الخدمية.

الديمقراطية الدينية تقوم الديمقراطية على ثلاثة أسس هي (المساواة والحرية والمواطنة) في حين يقوم الدين بالدرجة الأساس على المسؤولية الفردية للشخص أمام خالقه على أن تكون بصورتها الاجتماعية. رغم إن الأديان تقر (كل الأديان السماوية والفلسفية والوضعية) بهذه الأسس ولا تتعارض معها بأي شكل من الأشكال. إلا إننا مازلنا غير متأكدين من احتمالية وجود التعارض بين نسق القيم الدينية ونسق القيم الديمقراطية بوصفها ثقافة.(9)

ما هي الديمقراطية الدينية غير الديمقراطية الاجتماعية، التي تقوم على أساس من الحرية الفردية في التعبد (من شاء فليؤمن و من شاء فليكفر....)* (لكم دينكم ولي دين)**. أو التمسك بديانة معينة ينتمي إليها الفرد بحيث تشكل الجزء الأساسي من هويته الاجتماعية، التي اكتسبها من الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية. الأمر الذي يحتم بالتالي عملية التحديد القانوني لحقوق المواطنين الدينية. وكذا فان الوصاية الدينية التي تعتمد اليوم كاسس لمشروعية القتل والتفجير والإرهاب تخلوا كل الأديان منها تماما. إذا ما نظرنا إلى دساتير هذه الأديان (النص المقدس الأصلي) فالكل أمام الله متساوين (إني لا أضيع عمل عامل منكم)*** والكل يمتلكون من الحرية ما يؤهلهم لدخول الجنة أو لان يصلوا في صقر.(10)

أما بالنسبة إلى المواطنة فنجد في التشريعات الإسلامية الكثير عن أهميتها وضرورة المساواة بين الأفراد مختلفي الأديان فحتى الجزية التي فرضت على غير المسلمين كانت واجب ومبررا لحق يتمتعون به لم يكن لغيرهم ممن لا يدفعونها. فالكم هنا هو أن نعرف ما ينطوي عليه الدين من حقوق وواجبات للمواطن واثر الدين في الحياة الاجتماعية للفرد. والكيف هو أن نعي قابلية الدين على مواكبة التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمعات. فالدين غير محدود بزمان أو مكان.(11)

الديمقراطية الأسرية الديمقراطية هي تساوي وحرية افرد الأسرة في حق اتخاذ أو المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المصيرية. منها بشكل خاص تلك التي تهم مستقبل الفرد وخياراته في قادم حياته. ليست الديمقراطية الأسرية إلا تعلم الأنماط القيمية التي تمثل الأصناف أعلاه من الديمقراطية. فهي ليست التهتك أو الخروج على الطاعة أو الخروج على العادات والتقاليد الاجتماعية.(12)

كما يحلوا للبعض أن يصورها عندما يقيس سلوكيات الأخر مجتمعيا في المجتمعات الديمقراطية الغربية على الأفراد في مجتمعنا إذا ما مارسوا الديمقراطية الأسرية متناسيا الفروق الأساسية (الخصوصية المجتمعية). بل هي أن نتعلم التمييز بين ما هو بالي ومن مخلفات الماضي وبين ما هو من القيم الأساسية في الحياة الاجتماعية للمجتمع وهو ما يجب أن نعلمه لأبنائنا. (حقنا ووجب أبائنا وحقهم وواجبنا تجاه أبنائنا) بذلك نكون قد حققنا الديمقراطية الأسرية كما وكيفا. كما أن يتعلم الفرد كيفية التكيف مع المتطلبات الاجتماعية دون التغاضي عن المصالح والأهداف والرغبات الشخصية (إشباع الحاجات). كيفا أن يتعلم الفرد كيفية ممارسة هذا الحق ضمن الأطر الاجتماعية العامة بما يسمح به المجتمع على أساس من النسق القيمي الذي يحدد التوقعات السلوكية التي يجب أن تصدر من الأفراد.

المبحث الثالث

عناصر البناء السيكولوجي والسيسيولوجي للشخصية

احتلت الدراسة العلمية لعناصر البناء السيكولوجي للشخصية الفردية أهمية بالغة في علم النفس إذ كانت الأساس المعرفي الذي يعتمد عليه في معالجة الأمراض النفسية وتفسير السلوكيات والانفعالات العاطفية للفرد في شتى ظروف حياته العملية. امتد هذا الاهتمام ليشمل العديد من الأهداف الإكلينيكية في علم النفس الإكلينيكي والتحليل النفسي بهدف إعادة تشكيل الشخصية الفردية للفرد الذي يعاني من المشكلات النفسية التي تحول بينه وبين عملية التوافق والتكيف الاجتماعي مع البيئة الطبيعية والاجتماعية العامة والذاتية للفرد.(13)

لقد تعددت التوجهات العلمية التي عملت على دراسة العناصر الأساسية في بناء الشخصية الفردية من اجل الوصول بالعلم إلى القدرة على الضبط والتحكم التي تعد من الأهداف الأساسية لكل العلوم التي اكتشفها الإنسان ناهيك عن التنبؤ بوجود العلل والاختلالات النفسية التي تؤثر بشكل مباشر في بنية شخصية الفرد أي كانت الأسباب أو العوامل التي أسهمت في مثل هذه الحالات المرضية. التي تسبب للإنسان المعاناة وتحول دون تحقيق العلوم لغايتها في الوصول إلى السعادة الإنسانية.(14)

يتجلى هذا الهدف العلمي بأوضح صوره في التعددية الكبيرة التي نجدها في تحديد علم النفس لمفهوم الشخصية فضلا عن تلك التعددية التي يعتمدها علم الاجتماع في توصيفه للشخصية الاجتماعية العامة والفردية على حد سواء. رغم أنها استمدت من الدراسات النفسية الاجتماعية التي تناولت بناء الشخصية. والشخصية من وجهة نظر علم النفس (هي محصلة الخبرات الفردية في بيئة ثقافية معينة من خلال تفاعل اجتماعي متميز). وكذلك هي (مجموعة العناصر البيئية المؤثرة في سلوك الفرد). أو هي (مجموعة الاستجابات التي يمكن التنبؤ بها في ظروف بيئية محددة). ويعرفها يونغ بأنها (مجموعة العادات والاتجاهات والسمات والأفكار التي توجد عند الفرد والتي تخضع لعمليات التنظيم الخارجي).

في حين أن الشخصية من وجهة نظر علم الاجتماع هي ذلك (النسق المتكامل من الحاجات والاتجاهات التي تحدد خيارات الفرد بين البدائل المتاحة في الموقف الاجتماعي بما يمكن الفرد من صياغة الأهداف واختيار سبل تحقيقها). أو هي ذلك (التساند الوظيفي المتبادل بين الأفعال الاجتماعية التي تحكم بواسطة حاجات الفرد وفقا لما يتبناه من اتجاهات اجتماعية تحكم حاجاته). (14)

يرى هربرت بلومر إن (الشخصية هي عملية تنظيم الاتجاهات الاجتماعية الموجهة للسلوك التي يتبناها الفرد ويطورها من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي). (15)

رغم إن العديد من علماء النفس يرون إن الشخصية الاجتماعية للفرد تتكون في مرحلة ما قبل الولادة تحديدا في الشهر السادس من الحمل. إلا إن علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي يتفقون مع فرويد ويؤكدون على إن الشخصية هي احد أهم مخرجات عملية التنشئة الاجتماعية في المرحلة الأولى من حياة الإنسان بعد الولادة (مرحلة ما قبل المدرسة). (16)

إذ إن الشخصية الفردية هي السمة الاجتماعية التي يضفيها المجتمع أو الجماعة الاجتماعية على الفرد ليصبح شخصا ذا خصوصية فردية واجتماعية تتمثل بهويته من خلال هذه العملية. هنا يتفق علماء الاجتماع مع بلومر في إن المجتمع أو الجماعة الاجتماعية الأولية تحديدا هي التي تعمل على تشكيل أو بناء الشخصية الفردية على أساس من قدراته ومواهبه وإمكاناته الاجتماعية فضلا عن إدراكه للأبعاد الاجتماعية للأدوار والمراكز. (17)

ومن العرض السابق يمكن أن نستنتج أهم العناصر أو العوامل المؤثرة في بناء نمط محدد من الشخصية الاجتماعية للفرد والمجتمع على حد سواء كما يأتي-

1- الاتجاهات الاجتماعية

2- الخبرات الفردية التي تحدد إدراك ووعي الفرد بالمتطلبات الاجتماعية للمركز أو المكانة أو الدور الاجتماعي الذي يناط به.

3- مجموعة السلوكيات الاجتماعية التي يتمثل من خلالها الفرد الشخصية الاجتماعية العامة.

4- التنظيم الخارجي يقصد به الدور الذي يلعبه المجتمع في تشكيل أو إعادة تشكيل الشخصية الفردية والاجتماعية . (18)

تبين هذه العوامل قدرة المجتمع على علاج الشخصية المرضية أو تخليص الشخصية الاجتماعية العامة من معاناتها من خلال تعديل الاتجاهات الاجتماعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في طبيعة ما ينتجه الفرد من سلوكيات اجتماعية في المواقف التفاعلية العامة أو الفردية بما ينعكس على التوسع العام في مدارك الفرد ووعيه من خلال خلق الاستعدادات الاجتماعية للممارسة الفعل الاجتماعي وفق ما يحظى به من أهمية اجتماعية في حاضر حياة الفرد أو مستقبلها أو حتى في حياة المجتمع. تمكن الفرد من ممارسة الديمقراطية بكل متطلباتها بوصفها ثقافة اجتماعية عامة (نسق قيمي) تذوب بها الثقافات الفرعية لأفراد المجتمع. كما أنها تعمل في نفس الوقت على تحديد الأنساق القيمية التي تعمل بدورها كمحددات للسلوك الاجتماعي الفردي والعام في المجتمع.

الازدواجية وقلق الشخصية الاجتماعية ودورها في المعاناة

ازدواجية الشخصية (Dual personality) هي شيوع نمط عام من المعرفة الاجتماعية بطريقة محددة لتبرير السلوكيات الاجتماعية في المواقف التفاعلية بين أفراد المجتمع أو الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها على أساس مجموعة من المعايير التي تقاس من خلالها اجتماعية السلوك الفردي في المجتمع. تعمل بدورها على تبرير تحقيقه لأهدافه الاجتماعية الخاصة التي تمثل مجموعة الحاجات الواجبة الإشباع أو وسائل إشباعها تخضع لنمطين متناقضين من المحددات السلوكية الاجتماعية. (19)

فيعرفها معن خليل العمر في معجمه على إنها (عملية إنتاج السلوك المتناقض دون الاعتراف به نظرا لخضوعه إلى نمطين متناقضين من القيم والمفاهيم يقر المجتمع كلاهما). على أساس من نمط الموقف الاجتماعي الذي يمر به الفرد. الذي يحدث فيه التعارض بين الحاجات المثالية (المجتمعية) والأساسية (الفردية) إذ ينسحب هذا التعارض على صورة وطريقة تكوين الذات وبناء الشخصية عند الفرد العراقي. (20)

تقوم فكرة القلق في علم النفس على أساس معرفي عام هو استمرار التوتر الناتج من الافتقار إلى التوازن بين الحاجات والإمكانية أو القدرة على إشباعها عاجلا أو آجلا. بما يخلق دوافع نفسية واجتماعية تدفع بالفرد إلى السعي نحو إشباعها بأية طريقة أو تأجيل إشباعها إلى وقت لاحق تحت ضغوط اجتماعية معينة، التي تعمل في هذه الحالة على استمرار التوتر أو تفاقم حدة القلق الذي يعاني منه الفرد. وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على تكامل الشخصية الذي يتحقق من خلال هذا التوازن الذي ينتجه التكامل بين عناصرها الأساسية الذي لا يحدث إلا في حالة التخلص من التوتر والقلق وتحقيق التوازن بين مكونات الشخصية ذاتها. (21)

ف(الهو) يسعى إلى الإشباع السريع للغرائز والحاجات الأساسية في حين يسعى الأنا إلى إشباع الحاجات المثالية (القيم كمحددات سلوكية فيسمو بالإنسان فوق الغرائز) فيعمل على كبت الدوافع والحاجات وإخضاعها إلى النظام القيم. إلا أن الأنا الأعلى هو المنظم الأساسي لتحقيق التوازن. والذي يمثل في هذه الحالة الوعي بالتكاليف الاجتماعية للإشباع العاجل أو الآجل. إذ إن المكونات الأساسية للشخصية من وجهة نظر فرويد (الهو، الأنا والانا الأعلى) ستبدأ في هذه الحالة بتحديد كيفية ووقت الإشباع. عندها يتحقق لدى الفرد مستوى من الإدراك والوعي أو المعرفة الاجتماعية بأهمية هذا التأجيل لعملية التكيف الاجتماعي. (22)

بغياب الإدراك والوعي الذي يؤهل الفرد للتخلص من القلق بمبرر التكاليف الاجتماعية. يتغلب على الشخصية الفردية احد جوانب مكوناتها فتسمها بسمة معينة تصبح ملازمة لها. قد يشترك بهذه السمة العديد من أفراد المجتمع إن لم يكن غالبيتهم فتصبح هذه السمة اجتماعية عامة. لأنها تلعب دورا أساسيا ومهما في مستوى ادراكات الفرد ووعيه بالظروف والمواقف الاجتماعية التي يمر بها في حياته العملية الأمر الذي يدفعه أو يضطره إلى اللجوء للمبررات النفسية والاجتماعية التي يقنع الفرد بها نفسه أو يمارسها أفراد المجتمع بشيء من المواربة.

على هذا الأساس فان عملية إعادة التوازن ستؤجل هي الأخرى بشكل عام بما يخلق شخصية مضطربة أو مريضة نفسيا أو اجتماعيا نتيجة معاناتها النقص نظرا لمحدودية القدرة على الإشباع الحاجات. بما له من انعكاسات على بنية الشخصية الفردية والاجتماعية العامة.

إذ يعرف الفرد مسبقا أن عمليات الإشباع غير المخططة قد تسبب له قلقا اكبر بكثير من ذلك الذي يسببه الحرمان منها حيث يكون السبب الرئيسي للقلق المتمثل بهذا التهديد هو العقوبات والجزاءات الاجتماعية إذا ما تجاوز الفرد المحددات الاجتماعية للسلوك الاجتماعي. هذا من جانب. أما من جانب آخر فان عمليات التأجيل هذه سوف تتدخل في البنية الفكرية (مستوى قدراته وإمكاناته المعرفية ووعيه)

لذا فان تأجيل الإشباع إلى فترات قد تطول إلى مدى غير متوقع أو منظور. يدفع بمثل هذه الحاجات إلى اللاشعور وبالتالي تؤثر على مدى تصور وإدراك الفرد لطبيعة المواقف والاتجاهات والقيم الاجتماعية نتيجة ما يمكن أن يعيشه من حرمان مكبوت أحيانا (في حالة التأجيل في المدى الطويل). (23)

فيولد التوتر المستمر الذي يؤدي بدوره إلى القلق المتواصل والمتزايد الذي يجعل من الفرد يتحين الفرص من اجل الإشباع. لان استمرارية القلق سوف يعمل على تزايد الحاجة وبالتالي زيادة الضغط وارتفاع مستوى الحرمان وأهمية الحاجة ذاتها في حياة الفرد التي ستتناسب طرديا في مثل هذه الحالة معها فيكون بذلك صورة من صور الارتزاق السلبية غير المرغوب بها اجتماعيا إذ أنها تمثل نفاقا اجتماعيا ولكنها في نظر الفرد ونظر أفراد المجتمع (شر لا بد منه) إذا ما قيست الأمور بالمقاييس الاجتماعية التي توصف بأنها موضوعية. (فإشباع الغريزة الجنسية عن طريق الزنا مثلا قد يبرره الفرد لنفسه بعدم القدرة على الزواج في الوقت الحاضر أو على المدى المنظور وقد يبرر اجتماعيا أيضا بان مثل هذه الحاجة البيولوجية الضاغطة بحاجة إلى إشباع على أن لا يتسبب إشباعها بأي من ردود الفعل الاجتماعية المباشرة).

إن عملية إعادة تحقيق التوازن النفسي يمكن أن تبرر في كل أنماط السلوك وكل السبل المتاحة اجتماعيا لتحقيق عملية الإشباع هذه أو حتى تلك التي يمكن تبريرها اجتماعيا. أما بالنسبة إلى التوتر الذي يولد القلق الذي يسبب بدوره اضطرابا في البناء السيكولوجي للفرد نتيجة معاناته من الشعور المستمر بالحرمان. يعمل على تأخير النضج النفسي الانفعالي. الأمر الذي يسبب المعاناة بل ويزيد من وطأتها التي ستعمل بدورها كمبرر لسلوك الفرد هذا السبيل أو ذاك بهدف العودة إلى التوازن السيكولوجي. (24)

فإذا عرفنا إن الحاجات الاجتماعية والفردية للشخص لا تقف عند حد الحاجات الغريزية بل أنها لا تقف عند حد معين فهي متجددة بتجدد الظروف والمواقف الاجتماعية التي يعيشها الفرد فان ذلك سيكون عنصر ضغط إضافي. عندها سنعرف أهمية الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه الاتجاهات والتوجهات الاجتماعية في تحديد نمطية وصور الأفعال الاجتماعية (الاستجابات) التي ينتجها الفرد لتلبية الدوافع من خلال الأفعال التي يسمح بها المجتمع ويستطيع الفرد الإتيان بها من اجل إشباع هذه الحاجات. (25)

فالاتجاهات التي يكتسبها الفرد أو تلك التي تغرس فيه أو حتى تلك التي يتم تعديلها من قبله أو من قبل الجماعة الاجتماعية الضاغطة أو حتى المجتمع نفسه ستكون احد العوامل المساعدة على الضبط النفسي (تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الإشباع المباشر وفوائد التأجيل فضلا عن كونها احد عوامل

الضبط الاجتماعي). والضبط الاجتماعي العام الذي يأخذ فاعليته من فاعلية الفرد في المشاركة الاجتماعية في عمليات التفاعل الاجتماعي. (26)

الاتجاه والتوجيه الاجتماعي

يعرف الاتجاه على انه (التوجيه نحو موضوع معين أو موقف ذا صبغة انفعالية دائم نسبيا). (27)

والاتجاه أيضا هو التقييم الذي ينتجه الفرد أو الجماعة الاجتماعية بوصفها شخصية اجتماعية معنوية بما يمتلكونه من استعداد فطري أو ميل مكتسب إزاء موضوع معين بطريقة متناسقة بحيث يشمل المعتقدات أو القيم فقد يكون الاتجاه سلبيا أو ايجابيا. إذ تتم عملية التقييم هذه على أساس من مجموعة المعارف الاجتماعية والادراكات الذاتية التي يمتلكها الفرد نتيجة عملية التعليم والتعلم حول تقييم نسق القيم والعادات والأعراف الاجتماعية للسلوك الفردي. (28)

الاتجاه بالنسبة إلى هربرت سبنسر الذي يعد أول من استخدم مفهوم الاتجاه على انه اللياقة التي تشير إلى الاستعداد الاجتماعي للقيام بأفعال معينة تحتل أهميتها في عملية وصول الفرد إلى الحكم الصحيح على اجتماعية الفعل ذاته سواء صدر من الفرد إزاء الآخرين أو صدر من الآخرين إزاء الفرد بعمليات التفاعل والتواصل الاجتماعي في المواقف الاجتماعية التي تجمع الفرد بالآخرين. **(29)**

فقد تبنت مدرسة الجشطالت هذا التحديد المعرفي للاتجاه بوصفه مجموعة المعارف التي يكتسبها الفرد التي تساعده على إدراك مضمون الأدوار الاجتماعية ومتطلبات التفاعل الاجتماعي السوي في المواقف الاجتماعية التي يمر بها أو تلك التي يسعى إلى أن يكون احد أطراف التفاعل فيها إذ تحدد له مجموعة الأفعال المسموح بها اجتماعيا التي تشكل بدورها مجموعة توقعات الدور الاجتماعية بما يؤديه من وظائف اجتماعية تعمل على تحديد الموقع والمكانة الاجتماعية للفرد فضلا عما يحضى به من القبول والتقبل الاجتماعي الذي يشير إلى لتحقيق التوازن النفسي والانفعالي الذي يولد الحاجة إليه التوتر أو القلق كحاجة نفسية نتيجة الافتقار إلى إشباع إحدى الحاجات الغريزية أو الاجتماعية في حياة الفرد.(30)

فالاتجاه هنا فكري يمكن التعبير عنه من خلال الفعل الفردي أو الاجتماعي أو كلاهما معا إذ يمكن أن يخضع الاتجاه إلى التعليم. على أن يقوم على مستوى واتجاه محدد من الإدراك والوعي الاجتماعي. (31)

أما الاتجاه بالنسبة إلى المدرسة السلوكية في علم النفس فهو يشير إلى مجموعة العمليات الإدراكية التي تؤهل الوعي الفردي لاستيعاب البعد الاجتماعي في مجموعة الأفعال الاجتماعية التي يجب أن

تحدث نتيجة عمليات التفاعل والتواصل الاجتماعي بين إفراد الجماعة الاجتماعية أو المجتمع وهنا نجد أن هذه المدرسة تربط الاتجاه بالمعنى الذي يحدد نظرة الفرد إلى العالم بطريقة معينة. وبذا يصبح الاتجاه أسلوبا أو طريقة للحياة عند الفرد أو الجماعة الاجتماعية على حد سواء. (32)

الاتجاه في علم الاجتماع فيشير إلى نوع الاستجابة التي ينتجها الفرد أو الجماعة الاجتماعية بوصفها شخصية اجتماعية مستقلة عن شخصيات الأفراد المتعددة التي تعتمد على نمط العلاقات الاجتماعية وارتباطها بالواجبات والآراء الاجتماعية حول النتائج المتوقعة من موقف تفاعلي بعينه. (33)

أما التوجيه فيشير إلى العملية التي يتم بواسطتها غرس الاتجاهات لدى الفرد أو الجماعة الاجتماعية أو إعادة تعديلها أو استبدالها من خلال إعادة تفسير المواقف الاجتماعية المصطنعة وبالتالي إعادة بناء الاستجابات السلوكية عند الفرد أو الجماعة الاجتماعية وفق ما يتطلبه التفسير الجديد لمعنى الموقف أو التفاعل الاجتماعي المخطط له الذي يهدف بالدرجة الأساس إلى التأثير في الاتجاه. وتحتل عملية التوجيه أهمية قصوى في توضيح اطر المعنى لحياة الفرد أو ما يحتله الموقف الاجتماعي من معنى عند الفرد أو الجماعة الاجتماعية. (34)

تكامل وتوازن الشخصية الاجتماعية (النضج الاجتماعي)

تفرض عملية الانتماء إلى الثقافات الفرعية المتعددة أنماط متعددة من الشخصية الاجتماعية التي تنفرد بمجموعة المميزات التي تنتج من المؤثرات التي تسلطها هذه الجماعة من خلال الأنساق القيمية التي يتمثلها الفرد في عملية التنشئة الاجتماعية ودور هذه الجماعات في هذه العملية في سعيها للحفاظ على خصوصيتها وعلى الأفراد الجدد الذين ينتمون إليها سواء بطريق البيولوجيا أو عن طريق الاجتماع سعيا إلى عملية التمييز الأساسية بينهم وبين الأخر جوانيا (ينتمي إلى نفس المجتمع) كان أم برانيا (ينتمي إلى مجتمعات أخرى) تربط بينهم مجموعة من السمات الاجتماعية المشتركة. (35)

وكذا هو الحال في تعامل الفرد مع ذاته باعتماده على الأنساق القيمية المتناقضة التي تلقاها في عملية التنشئة الاجتماعية فازدواجية الشخصية التي نتجت عن تعددية الأنساق المتناقضة يمكن أن يحدث التكامل بينها بالنسبة إلى الشخصية الفردية والشخصية الاجتماعية للجماعة في المجتمعات إذا ما تم إعادة توحيد هذه الأنساق القيمية في نسق واحد يشمل الكل عن طريق عمليات التغير الاجتماعي التي تحدث التقارب أو التماثل بين الأنساق القيمية المتناقضة أو تبني نسق قيمي جديد يجمع بينهما (قيم الديمقراطية كمنهج للحياة الاجتماعية بوصفها ثقافة عامة يمكن أن ينشا عليها الأفراد والجماعات

الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية لان عملية التنشئة الاجتماعية تستمر من الولادة إلى الممات) هنا يكون النضج الاجتماعي في الشخصية الاجتماعية للفرد وللجماعة الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية

مما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال فان تكامل الشخصية والنضج الاجتماعي لا يمكن أن يحدث ما لم يحدث التوازن النفسي والاجتماعي الذي يشير إلى عملية إعادة توجيه الاتجاهات الاجتماعية التي يتبناها الفرد أو الجماعة الاجتماعية التي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التنشئة الاجتماعية بحيث يعمل هذا التوازن على إلغاء أو الحد من فاعلية التناقضات وأثرها في الحاجات الاجتماعية المثالية (المجتمعية) في حياة الفرد مما يدفعه إلى الانضواء تحت لواء احد الجماعات الاجتماعية وبالتالي خلق نمط من الحواجز الاجتماعية والأحكام القيمية المسبقة غير الموضوعية نحو الأفراد والجماعات الاجتماعية الأخرى فضلا عن المواقف الاجتماعية وعمليات التفاعل الاجتماعي والتأثير في تلقائيتها التي تعطيها الأهلية في التأثير في كلا طرفي التفاعل نحو التواصل والتقارب والتعايش والتفاعل الايجابي بما يحافظ على التماسك الاجتماعي وفاعلية الفرد والجماعة في الحياة الاجتماعية. (36)

حيث نجد إن التكامل الاجتماعي يقترب إلى حد بعيد من مفهوم التمثل الاجتماعي الذي يشير بدوره إلى التبني لما هو جديد من القيم الاجتماعية إلا إنهما يفترقان في إن التمثيل يحدث بين الثقافات العامة على خلاف ما يحدث بين الثقافات الفرعية الذي يسمى في هذه الحالة التكامل يمكن أن نرجع العامل الأساسي إلى أن التماثل بين الثقافات الفرعية المحلية اكبر من ذلك الذي يربط بين الثقافات العامة المتعددة نظرا لما يتمتع به المجتمع من خصوصية اجتماعية رغم انفصالها وتعدد ولاءاتها.

هنا يكون النضج الاجتماعي هو عملية تطور الفرد اجتماعيا من خلال عمليات تعلم الاستجابات الاجتماعية للأدوار والمواقف الاجتماعية بناءا على مجموعة الاتجاهات الاجتماعية التي يتبناها التي تتيحها عملية التنشئة الاجتماعية السليمة القائمة على نسق قيمي ثقافي محدد ومتكامل خالي من التناقضات والقائم على الأسس الموضوعية. هذا الأمر تتيحه عملية تبني ثقافة الديمقراطية كبديل اجتماعي عن تلك الثقافة التي أنتجت وما زالت تنتج الازدواجية في الشخصية العراقية.

الاستنتاجات

1- أن الوعي بأهمية الديمقراطية الاجتماعية كثقافة يمكن أن تندمج مع الثقافة العامة من خلال إعادة بناء التوجهات الاجتماعية والفردية

2- أن تفعيل الوعي والإدراك لعناصر الديمقراطية وأنواعها يلعب الدور الفاعل في نضج الشخصية الاجتماعية والفردية

3- يلعب إعادة بناء التوجهات الاجتماعية وعمليات التوجيه الاجتماعي دورا أساسيا مهما في تمثل الديمقراطية كثقافة

4- إن ازدواجية الشخصية العراقية بما تفرزه من معاناة فردية واجتماعية يبقى حقيقة ماثلة مادامت الأنساق القيمية والاتجاهات الاجتماعية عصية على التغير نحو تمثل السلوك الديمقراطي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية

التوصيات

1- أن تأخذ المؤسسات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي على عاتقها توعية الأفراد بالصورة الحقيقية لاجتماعية الديمقراطية

2- تفعيل الدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في عمليات تغيير الاتجاهات الاجتماعية عند الأفراد المستفيدين من خدماتها

3- تفعيل العلوم الإنسانية ودورها في إيجاد التراكم المعرفي الذي يتيح علاج المشكلات الاجتماعية الذي يبنى على الأسس العلمية

4- الضغط على المؤسسة التشريعية من اجل تفعيل القوانين والالتزام بها من خلال التشريعات الضابطة لإيقاع الحياة الاجتماعية

الخاتمة

تقع مسؤولية أو مهمة إعادة بناء النسق القيمي بطريقة تتيح تمثل القيم الديمقراطية كمنهج للحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي على عاتق العلوم الإنسانية والمتخصصين بها من خلال تزويد هذا النسق بمجموعة من القيم الاجتماعية التي يمكن ان تستنبط على اساس من الدراسات العلمية لابعاد وانعكاسات الظواهر والمشكلات الاجتماعية بما تتيح توحيد الأنساق القيمية مع نسق القيم الديمقراطية من ناحية الفاعلية والأثر الاجتماعي في سلوك الإفراد على أن تعمل كل المؤسسات المؤلفة لبناء الاجتماعي (عن طريق التوعية بأهمية التغير القيمي في ميادين الحياة الاجتماعية التي تؤلف انساق هذه المؤسسات مجتمعة أو كلا على انفراد نسقها القيمي) ومؤسسات المجتمع المدني والدولة على نشر الوعي بمثل هذه القيم التي نسعى إلى إدماجها في واقع الحياة الاجتماعية للفرد العراقي لكي تصبح هذه المعادلة متوازنة تماما. تستطيع تحقيق التكامل والنضج الاجتماعي في الشخصية الفردية والاجتماعية من خلال عمليات

التوعية الاجتماعية وتوسيع مدارك الأفراد لأدراك الإبعاد الاجتماعية للتطبيقات الديمقراطية في الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي.

فالدراسة العلمية للاتجاهات الاجتماعية يجب إن توظف لها الإمكانات التي تمكنها من تحقيق المعرفة التكاملية التي تأتي أكلها في الحياة الاجتماعية الأمر الذي يؤهلنا إلى الاقتراب من فاعلية العلم والمعرفة في التوجيه الاجتماعي للحياة الاجتماعية وبالتالي توجيه عمليات التغير الاجتماعي عند الفرد والمجتمع على حد سواء نحو الغايات الاجتماعية لإفراد المجتمع وللمجتمع ككل متكامل اكبر من مجوع أجزائه سواء مثلت هذه الأجزاء الجماعات الاجتماعية أو حتى الإفراد منفردين . فتكامل الشخصية لا يتم إلا بتوسيع مدارك الأفراد في نواحي الحياة الاجتماعية ونظمها الاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية والدينية والأسرية لان التكامل هو الذي يتيح النضج يتيح التطبيقات الفعلية للديمقراطية التي أريد لها أن تكون الدواء الشافي من ازدواجية الشخصية العراقي إيقاف استمرارية المعاناة من هذه الازدواجية على مدى التاريخ المعاصر للمجتمع العراقي.

الهوامش

- التمثل او التمثيل هوملائمة الفكر والسلوك للوسط الاجتماعي الذي ينتجهما. ينظر محمد عاطف غيث قاموس علم الاجتماع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979 ص 28

1- د متعب مناف قراءة سسيولوجية للسلوك العراقي مجلة مدارك مركز مدارك للبحوث والدراسات العددان 13,14 ص33

2- ادوارد بيرنز افكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر ترجمة عبد الكريم احمد دار الاداب الاسكندرية 1975 ص17

** حق الطاعة يقصد به الباحث الحق الذي يضمن من خلاله الفرد الذي حصل على اعلى نسبة من الاصوات تؤهله لتحمل المسؤلية التنفيذية او التشريعية في طاعة الاخرين ممن لم ينتخبوا من اجل انجاز الاعمال وفق البرنامج السياسي الذي انتخب على اساسه

3- المصدر نفسه ص24

4- اسماعيل صبري عبد الله المقومات الاجتماعية و الاقتصادية في الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي (4) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1983 ص 105 وما بعدها

5- المصدر نفسه

*** تعد مشكلة راتب شبكة الحماية الاجتماعية التي طبقت في المجتمع العرؤاقي واحدة من اكبر المشكلات التي تعاني منها الدولة و الفرد على حد سواء فبالنسبة الى الدولة كانت هذه المشكلة تتمثل في الفساد الاداري و المالي الذي تخلل توزيع هذه الرواتب على غير مستحقيها وبالنسبة الى الفرد كان هذا المورد المالي المحدود جدا لا يفي بابسط متطلبات الحياة الحرة الكريمة.

6- صلاح كاظم جابر التعليم الحواري و التعليم المدرسي دراسة في ديمقراطية التعليم المؤتمر العلمي السادس للعلوم الانسانية جامعة القادسية 2007 ص15

7- علي شتا وفادية عمر الجولاني علم الاجتماع التربوي مكتبة الاشعاع الفنية القاهرة 1997 ص179-182

8- المصدر نفسه

9- صلاح كاظم جابر العولمة والتعليم دور المناهج التعليمية في مواجهة سلبيات العولمة المؤتمر العلمي السنوي لجامعة بابل 2008 ص8

10- صلاح كاظم جابر المواطنة و الديمقراطية مجلة الاداب العدد 82 كلية الاداب جامعة بغداد 2008 ص523 وما بعدها

- الاية 29 سورة الكهف

** الاية 6 سورة الكافرون

*** الاية 195 سورة ال عمران

11- صلاح كاظم جابر علم الاجتماع الديني ملزمة منهجية لطلبة المرحلة الرابعة في قسم علم الاجتماع كلية الاداب جامعة القادسية 2009 ص55 ينظر محمود الخالدي الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الاسلامية مكتبة الرسالة الحديثة عمان 1986

12- المصدر نفسه

13- قيس النوري الانثروبولوجيا النفسية بيت الجكمة بغداد 1990 ص 187-248

14- المصدر نفسه ص 213

15- المصدر نفسه

16- المصدر نفسه ص 204

17- المصدر نفسه ص 233

18- توفيق مرعي احمد بلقيس الميسر في علم النفس الاجتماعي دار الفرقان عمان 1984 ص145-179

19- ناهدة عبد الكريم حافظ فكر الوردي في طبيعة المجتمع العراقي دائرة العلوم الانسانية المجمع العلمي العراقي ص39-60

20- معن خليل العمر معجم علم الاجتماع

21- سلام هاشم حافظ معنى الحياة وعلاقته بالقلق الوجودي والحاجة الى التجاوز اطروحة دكتوراة غير منشورة جامعة بغداد 2006 ص44-51

22- المصدر نفسه

23- المصدر نفسه

24- المصدر نفسه

25- المصدر نفسه

26- توفيق مرعي مصدر سابق

27- محمد عاطف مصدر سابق ص 30-31

28- المصدر نفسه

29- فوزية العطية المدخل الى دراسة علم النفس الاجتماعي دار الحكمة بغداد 1992 ص207-263

30- المصدر نفسه

31- المصدر نفسه

32- المصدر نفسه

33- قيس النوري مصدر سابق

34- المصدر نفسه

35- المصدر نفسه

36- المصدر نفسه

المصادر

1- د متعب مناف قراءة سسيولوجية للسلوك العراقي مجلة مدارك مركز مدارك للبحوث والدراسات العددان 13,14 لسنة 2010

2- ادوارد بيرنز افكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر ترجمة عبد الكريم احمد دار الاداب الاسكندرية 1975

3- اسماعيل صبري عبد الله المقومات الاجتماعية و الاقتصادية في الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي (4) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1983

4- صلاح كاظم جابر التعليم الحواري و التعليم المدرسي دراسة في ديمقراطية التعليم المؤتمر العلمي السادس للعلوم الانسانية جامعة القادسية 2007
5- علي شتا وفادية عمر الجولاني علم الاجتماع التربوي مكتبة الاشعاع الفنية القاهرة 1997
6- صلاح كاظم جابر العولمة والتعليم دور المناهج التعليمية في مواجهة سلبيات العولمة المؤتمر العلمي السنوي لجامعة بابل 2008
7- صلاح كاظم جابر المواطنة و الديمقراطية مجلة الاداب العدد 82 كلية الاداب جامعة بغداد 2008
8- صلاح كاظم جابر علم الاجتماع الديني ملزمة منهجية لطلبة المرحلة الرابعة في قسم علم الاجتماع كلية الاداب جامعة القادسية 2009 ينظر محمود الخالدي الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الاسلامية مكتبة الرسالة الحديثة عمان 1986
9- قيس النوري الانثروبولوجيا النفسية بيت الجكمة بغداد 1990
10- توفيق مرعي احمد بلقيس الميسر في علم النفس الاجتماعي دار الفرقان عمان 1984
11- ناهدة عبد الكريم حافظ فكر الوردي في طبيعة المجتمع العراقي دائرة العلوم الانسانية المجمع العلمي العراقي
12- معن خليل العمر معجم علم الاجتماع
13- سلام هاشم حافظ معنى الحياة وعلاقته بالقلق الوجودي والحاجة الى التجاوز اطروحة دكتوراة غير منشورة كلية الاداب جامعة بغداد 2006
14- فوزية العطية المدخل الى دراسة علم النفس الاجتماعي دار الحكمة بغداد 1992